

لا يعلو الفم فلما لم يكن كل واحد منهما حدثا لم يكن نجسا عند بيوت
وهو الصحيح خلافه فالنجس اذا اصاب الثوب لا يمنع جواز له
الصلوة به وان اوى ولو فحش وزاد عما رجع الثوب وكذا اذا
وقع في الماء القليل لا ينجس لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة وكذا
الدم ناقص للموض اذا لم يكن النائم مضطجعا او واضعا جنبه
بالارض او متكئا او معتملا على ريقه او مستندا الى شيء بحيث لو
ازيل ذلك الشئ لسقط الماء في ارضه او استرخا بحاله لولا
ذلك الشئ لسقط الدم على الصلوة والسلام العيان وكذا السجدة
نام فليس وقفا والحل لو نام مستندا الى شيء ولو ازيل لسقط لا يقضى
في ظاهر الذهب وعن الطحاوي انه يقضى لانه يمدد النسيئة
ويجد رزاقا التماسك في كل يوم وقدر الطحاوي وهو مختار صاحب
الهداية والقدر في غيره هو الاصح ولو نام جالسا يتمايل
ربما يزول مقعده عن الارض ويمايل فيقول قال الخولاني ظاهر للذهب
انه ليس بجرح وقال الخولاني لا يكره للتقاسم مضطجعا او الظاهر
انه ليس بجرح لانه ذم قليل وقال الدقاق انه لا يفسد عاتق
ما يترعد لانه حدثا وان كان يسير من حرف او حرفين
فلا وان نام في الصلوة قائما او راكعا او ساجدا فلا يفسد
عليه لقوله عليه السلام لا ينجس الموضوع عن نام جالسا او قائما
او ساجدا حتى يضع جنبه فانه اذا اضطجع استرخت مفال

مسألة النوم الشاقف وتبين انما يقضى

الوجه المظن انما يقضى في الصلاة والركعة
ومن الحديث انما يقضى في الصلاة والركعة
لا ينجس ما كان في الصلاة والركعة
الوجه المظن انما يقضى في الصلاة والركعة
ومن الحديث انما يقضى في الصلاة والركعة
لا ينجس ما كان في الصلاة والركعة

ولان

الصلوة في الصلاة
الشاقف في الصلاة
في الصلاة

وان كان الرجل خارجا في الصلاة قال ابن شعبة انما لا يكون حدثا
في هذه الاصل له الصلوة اما خارج الصلوة فيكون حدثا واليه
مال المصنف حتى قال وظاهر المذهب انه يكون حدثا وهو
المراد في شرايعة الخولاني صقالة الخلاصة في ظاهر المذهب
لا فرق بين الصلوة وخارج الصلوة وفي الهداية صح عدم الفرق
والمعتمد في تمام الهيئة السنوية في السجود واقعا بطنه
عن خذائمه مجا في امر فقيد عن جنبيه لا يكون حدثا والى في وجود
وجوده في الصلاة استرخاه المفاد صلا في الصلوة او خارجا وقام
تحت يديه في وضوء وان نام واقعا في الصلاة او غير مترج من هيات
العود او واضعا اليه عقيب حال الوضوء مستويا في الخليلين
او واضعا بطنه عن خذائمه لا يقضى وضوءه ذكر محمد في صلوة الله
وفي الخليلين لو نام واقعا ووضع اليه عقيب وصار يديه
القلب عن وجهه قال ابو يوسف في الوضوء كذا في المسئلة في النهي
وهو هو الاصح لانه اذا اكب على وجهه وجعل بطنه عن خذائمه ارتفع
جانب الخلف من مقدمة وازال النكاح واما لو جعل اليه عقيب
ولم يضع بطنه عن خذائمه فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة
هي المذكورة في فتاوى قاضي خان بخلاف صورة المترو لو نام
تحت يديه بان جلس على اليه ونصب ركبتيه ونشد ساقيه المرفقة
بين يديه في ظهره عليه لا اوضعه عليه لانه لستة تمكن المقعدة

في الصلاة

في الصلاة